في حال العدم ذاتا ثابتة لم يكن احد الحادثين مستحقا لان يكون له
الموجود السابق دون الحادث الآخر بل اما ان يكون كل منهما
معادا او لا يكون واحد منهما معادا واذا كان المحمولان الاثنان
يوجبان كون الموضوع لهما مع كل واحد منهما غير نفسه مع الآخر
فان آخر موجودا واحدا الوذاتا ثابتة واحدة كان باعتبار
الموضوع الواحد القايم موجودا الوذاتا شيئا واحدا وبحسب
اعتبار المحمولين شيئين اثنين فاذا فقد استمراره في نفسه
ذاتا واحدة بقي الاثنينية الصرفة لا غير هذا كلامه وربما يخالج
الاذهان انه اذا عدم في الخارج يبقى في نفس الامر بحسب وجوده
الذهني فيحفظ وحدته بحسب ذلك الوجود كما كان ثابتا في
العدم ووجه المقضي ان الموجود في الذهن بالحقيقة هو
الهيئة المكتنفة بالمشخصات الذهنية واتحادها مع الوجود الخارجي
بمعنى انها بعد التجريد عنه فليست اياه مطلقا بالفعل وايضا
كما ان المعدوم موجود في الذهن كذلك المبتداء المفروض موجود
فيه ايضا فليس نسبة الموجود الثاني الى المعدوم التابع

الوجود اولى من نسبته الى المبتداء المفروض فتامل فانه دقيق
وبالتامل حقيق ومنها انه لو اعيد المعدوم لزم تخلل العدم بين
الشيء ونفسه فان الموجود سابقا ولاحقا شيء واحد وارد
عليه انه لا يلزم تخلل العدم بين وجودي الشيء الواحد واستحالته
اول المسئلة ولا يخفى عليك ان معنى تقدم الشيء على الشيء مطلقا
عبارة عن كون وجود الشيء الاول متقدما على وجود الشيء الثاني
واعتبر ذلك بالدور فانه يسلزم تقدم الشيء على نفسه بمعنى ان
يكون وجوده مثلا متقدما على وجود نفسه فلو عاد المعدوم
لزم تقدمه بالوجود على نفسه وكما يحكم العقل ببطلان تقدم الشيء
على نفسه تقدما ذاتيا واذا استحال اعادة المعدوم تعين
الوجه الثاني وهو ان جمع الاجزاء المتفرقة وتاليفها كما كانت
اولا لا يقال لو ثبت استحالة اعادة المعدوم لزم بطلان الوجه
الثاني ايضا لان اجزاء البدن الشخصي كبدن زيد مثلا وان لم
يكن له جزء صوري لا يكون بدن زيد الا بشرط اجتماع خاص
وشكل معين فاذا تفرقت اجزائه وانتفى الاجتماع والشكل

Copyright © King Saud University